

Distr.: General
9 January 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من منظمة نساء في أوروبا من أجل مستقبل مشترك، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

150114 140114 13-60289X (A)



البيان

الانتقال من الخطاب إلى الإدماج الحقيقي للمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان للمرأة في الدفعة النهائية للأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

تقدم منظمة نساء في أوروبا من أجل مستقبل مشترك هذا البيان بهدف المساهمة في الموضوع ذي الأولوية للدورة المعنية بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية من أجل النساء والفتيات، وكمدخل لخطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥.

وتقوم المجموعة النسائية الرئيسية، التي أنشئت نتيجة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في ريو دي جانيرو، البرازيل عام ١٩٩٢، بتنسيق مدخلات ومشاركة المنظمات النسائية في عمليات الأمم المتحدة المعنية بأهداف التنمية المستدامة، وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (انظر www.womenrio20.org). وبالنسبة لمجالى العمل، تعتقد المجموعة النسائية الرئيسية أنه بدون تغيير تحولي في طريقة التصدي للمساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان للمرأة، والعدالة، لن تتحقق خطة تنمية مستدامة حقاً لما بعد عام ٢٠١٥.

وتطالب المجموعة النسائية الرئيسية "بهدف قائم بذاته للمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان للمرأة" في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فضلاً عن وضع أولويات المساواة بين الجنسين في جميع أهداف وأبعاد التنمية المستدامة، بما في ذلك، تحديداً، باعتبارها جزءاً من وسائل التنفيذ. وبالنظر لعدم بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، مع خروج الهدفين ٣ و ٥ عن المسار بشكل خاص، فإن الأمر يحتاج إلى دفعة قوية بصورة عاجلة، وضرورة إعطاء الأولوية لتحقيق المساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان للمرأة، والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، مع المشاركة الكاملة للمنظمات والحركات المحلية المعنية بحقوق المرأة.

وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي إقامة وصلات بين مختلف العمليات القائمة المتعددة الأطراف، بما في ذلك الجهود المبذولة للتعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والمفاوضات بشأن أهداف التنمية المستدامة/خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والمفاوضات بشأن تغير المناخ، والمفاوضات الخاصة بالسكان والتنمية (المؤتمر الدولي للسكان والتنمية)، وتمويل التنمية؛ وبنبغي توجيه الاهتمام إلى وسائل التنفيذ الخارجي، مثلاً عن طريق المناقشات بشأن التجارة والتمويل في إطار منظمة التجارة العالمية، ومجموعة العشرين، ومجموعة البلدان الثمانية.

وبينما نقدرّ الإشارات التي تتحدث عن أهمية إطار حقوق الإنسان بالنسبة لخطة التنمية الجديدة (ضمن إشارات أخرى في الوثيقة الختامية للاجتماع الخاص لمتابعة الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية) (قرار الجمعية العامة ٦/٦٨)، وتقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتقرير الأمين العام "حياة كريمة للجميع" (A/68/202 و Corr 1)، إلا أننا نرى أن هذا يجب أن يتقدم إلى أبعد من ذلك. فيجب أن يكون النموذج العالمي الجديد للتنمية قائماً على الحقوق، ومتكاملاً، وشاملاً، وعادلاً ومنصفاً للجنسين، ومتكافئاً، وعالمياً.

وينبغي أن تهدف خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أيضاً إلى القضاء على الفقر عن طريق العدالة الاجتماعية والعدل بين الجنسين، والتصدي لمظاهر التفاوت المتزايدة وحقوق الإنسان للمرأة، بما في ذلك احترام وحماية وإعمال الحقوق الجنسية والإنجابية، مع توجيه اهتمام خاص إلى ضمان توفير التثقيف والمعلومات والخدمات في مجال الصحة الجنسية والإنجابية على نطاق شامل وعالمي.

ونحن نشعر بالقلق لعدم وجود مقترحات خاصة بآليات تمويل ملموسة ووسائل تنفيذ من أجل التعجيل بإحراز تقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة/خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ولهذا فإننا نطالب بتوجيه اهتمام واضح إلى أطر الرصد والمساءلة، والاعتراف بالحاجة إلى معالجة نظم التنمية العالمية، بما في ذلك إعادة هيكلة النظام المالي العالمي عن طريق إحداث تحول في المؤسسات المالية الدولية، ومحاربة التحايل الضريبي والتهرب الضريبي، وتحقيق مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية، وهو ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، واستخدام ضريبة المعاملات المالية لأغراض التنمية، ضمن أغراض أخرى.

وأخيراً، فإننا نطالب بعملية حكومية دولية مجدية وشاملة وشفافة، مع المشاركة الكاملة للمجتمع المدني والحركات الاجتماعية، بما في ذلك مشاركة الحركات النسائية المختلفة والنشطاء في مجال تحقيق العدل بين الجنسين، وخاصة أولئك الذين ينتمون إلى الجنوب الاقتصادي، في جميع مراحل المفاوضات. وكثيراً ما تم التنازل في المفاوضات عن حقوق المرأة مقابل الحصول على مكاسب في مسائل أخرى. ونحن لا نريد السماح بحدوث ذلك مرة أخرى. ونطالب بالتواجد في كافة الاجتماعات، الرسمية وغير الرسمية، والتي يتقرر فيها إطار التنمية الجديد.

وفي الختام، فإننا نلخص مقترحاتنا على النحو التالي:

(أ) بالنسبة للمطالبة بإطار لحقوق الإنسان: يلزم أن يستند العمل من أجل التعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إلى الصكوك والآليات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان والمتفق عليها بالفعل. وهذا يشمل تنفيذ اتفاقات دولية متفق عليها بالفعل، مثل إعلان وبرنامج عمل فسينا الذي اعتمده المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٩٣؛ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ وبرنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر (قرار الدورة الاستثنائية للجمعية العامة ٢٠٢١)؛ ومنهاج عمل بيجين؛ وإعلان وبرنامج عمل ديربن الذي اعتمده في المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب عام ٢٠٠١؛ وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية عام ٢٠٠٧؛ واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عام ٢٠٠٦؛

(ب) وبالنسبة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: ينبغي أن يكون تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة محور اهتمام خطة التنمية. ونحن نطالب بهدف قائم بذاته للمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان للمرأة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، كما نطالب بأن تكون المساواة بين الجنسين مسألة شاملة في جميع أبعاد التنمية المستدامة، بما في ذلك غايات واضحة وتحويلية، وموارد مخصصة كافية، وآليات قوية للرصد والتقييم؛

(ج) وبالنسبة للمشاركة والمبادئ: البناء على أهداف الاستدامة الإنمائية والبيئية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك جميع المبادئ الواردة في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، بما في ذلك المبدأ الوقائي ومبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة؛ وعلى آليات المساءلة الوطنية والإقليمية والعالمية القائمة في إطار نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وينبغي أن تكفل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أيضاً المشاركة المجدية والمتسقة والمنهجية لمنظمات المجتمع المدني والشباب من الجنوب العالمي، وخاصة النساء والفتيات اللاتي يعشن في فقر؛

(د) وبالنسبة للاستدامة: يعد ضمان العدل بين الأجيال أمراً ضرورياً. وهذا يتطلب المشاركة الكاملة من جانب المرأة والرجل في صياغة حلول قائمة على الحقوق، وقائمة على النظام الإيكولوجي، ومراعية للاعتبارات الجنسانية، ومحقة للعدل الاجتماعي من أجل التصدي لفقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ، باعتبارهما من رموز التركيز العالمي على المكاسب القصيرة الأجل، وأنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، وإعاقة القضاء على الفقر؛

(هـ) وبالنسبة للنماذج الاقتصادية: يعد الاقتصاد المستدام والمتكافئ الذي يقبل حدود النمو والترعة الاستهلاكية من الأمور الحاسمة. ويعد تحويل نموذج التنمية الحالي وإعادة

صياغة النموذج الاقتصادي والمؤشرات الاقتصادية لتعكس قيمة السكان وأعمال الرعاية غير المأجورة التي تقوم بها المرأة من الأمور الحاسمة بنفس القدر حيث أنها تتصدى لتحديات الوصاية الأبوية الاقتصادية الحالية، ونموذج التنمية غير المستدام والاستغلالي. وهذا يعني أيضاً ضمان الحصول المتكافئ على العمالة الكاملة واللائقة، وآليات رقابية ملزمة وقائمة على حقوق الإنسان بمشاركة القطاع الخاص والأعمال التجارية في تحمل المسؤولية. وهذا يعني أيضاً الإدراك والتعلم من الرؤى البديلة للتنمية التي تضع رفاه السكان والكوكب في بؤرة الاهتمام. وسيمثل أهم بدائل الاقتصاد الكلي في تنفيذ نظم ضريبية عادلة وتقديمية تناصر الفقراء على حساب الشركات، وتستخدم الموارد المكتسبة لصالح الخدمات العامة؛

(و) وبالنسبة للتعليم: ينبغي إعطاء أولوية أعلى للأسباب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية الكامنة لانخفاض معدلات التحاق البنات في المدارس واستكمال الدراسة. وينبغي توفير ثقافة شاملة عن الحياة الجنسية للإنسان التي تزود الأطفال والشباب بالمهارات الحياتية وما يحتاجونه لفهم أجسامهم وحقوقهم داخل المدارس وخارجها؛

(ز) وبالنسبة للأمن: ينبغي أن يكون موضوع المرأة والسلام والأمن أحد الاهتمامات الرئيسية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وينبغي أن تسلط الضوء عليه. فتحقيق المساواة بين الجنسين وإعمال حقوق الإنسان للمرأة، بما في ذلك الحق في المشاركة على قدم المساواة في صنع القرار، وكذلك أثناء عمليات السلام، يعد أمراً جوهرياً بالنسبة للسلام والأمن والتنمية المستدامة. وهذا يقتضي التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن (١٣٢٥) (٢٠٠٠) ونهج بديل للمناطق المتأثرة بالتزاع، مع التركيز على الأسباب الجذرية للتزاع والتهديدات التي يتعرض لها الأمن الإنساني، والتحرش الجنسي في مكان العمل، والعنف ضد المرأة.

ونحن نطالب بإعطاء الأولوية لما يلي:

(أ) الاستقلال الاقتصادي للمرأة، والعدل بين الجنسين: ليس فقط وضع نهاية لتأنيث الفقر أو العمل من أجل القضاء على الفقر، وإنما تحويل هياكل الاقتصاد الكلي، وإعادة هيكلة البنيان المالي العالمي، ومراعاة أعمال الرعاية التي تقوم بها المرأة بدون أجر، وإعادة توزيع هذه الأعمال، وتغيير نماذج الأدوار، وبناء المساواة والعدالة الاجتماعية، وضمان حصول المرأة على الموارد الاقتصادية والسيطرة عليها؛

(ب) الاستقلال السياسي للمرأة وحقوق المواطنة الكاملة: العمل من أجل التكافؤ في المشاركة على كافة المستويات، وضمان مشاركة المرأة في جميع مؤسسات صنع القرار الرسمية وغير الرسمية، دون الاقتصار على نظم الحصص؛ وتأكيد أن المشاركة تعد جوهرياً لبناء الديمقراطية وضمان حقوق المواطنة الكاملة للمرأة وحقوق الإنسان الأساسية؛

(ج) لا يزال العنف يمثل أحد الحواجز الأكثر انتشاراً والتي تعترض تمتع المرأة بحقوق الإنسان الكاملة، سواء كان هذا العنف ترتكبه جهات ترعاها الدولة، أو جهات خاصة، أو أفراد الأسرة. وأي تدخل فعال يلزم أن يتصدى للعنف ضد المرأة ويعجل بالقضاء الكامل عليه؛

(د) الاستقلال الجنسي للمرأة والمساواة بين الجنسين: يجب أن تتاح للمرأة حرية التعبير عن رغبتها الجنسية بعيداً عن العنف والإكراه والتمييز. وينبغي أن تتاح للمرأة فرصة الحصول على الثقافة والمعلومات والخدمات العامة والمتكافئة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، وتلقي الدعم دون وصم أو تمييز؛

(هـ) الحصول على الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية: لا يمكن تحقيق الطائفة الكاملة من حقوق الإنسان للمرأة دون أن تكون لها القدرة والحرية للسيطرة على جسمها وحياتها ورغباتها الجنسية. فضمان الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية يجب أن تكون أهدافاً واضحة في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.